

## وزارة الداخلية

قرار رقم ١٩٨٠ لسنة ٢٠١٨

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨

بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المرور ، وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون المرور وتعديلاته ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

يُستبدل بنص المادة رقم (٢٢٣) من القرار الوزاري رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨

المشار إليه ، النص التالي :

"إذا أثبت الفحص الفني صلاحية المركبة للترخيص ؛ يقدم طالب الترخيص وثيقة

تأمين من حوادث المركبة طبقاً للقانون الخاص بذلك ووفقاً لبنود وثيقة التأمين ، ثم تحرر

الرخصة على النموذج المعد لذلك طبقاً للبيانات الواردة بطلب الترخيص ونموذج الفحص الفني ،

وتصرف الرخصة إلى طالب الترخيص مع اللوحتين المعدنيتين .

كما يصرف ملصق مروري لجميع المركبات عند الترخيص لها لأول مرة ، أو عند نقل القيد ،

أو نقل الملكية ، أو تجديد تراخيص تسيير المركبة ، ويُثبت بالمركبة بمعرفة قسم

المرور المختص ، ولا يجوز تزعه أو نقله من المكان المخصص له أو إتلافه ، يتضمن هذا

الملصق تاريخ انتهاء ترخيص المركبة وفقاً للون الملصق والعلامات الموجودة به .

ويحتوى ذلك الملصق على شريحة إلكترونية يمكن قراءة بياناتها عن بُعد ، تتضمن كافة البيانات المتعلقة بالمركبة وهى (سنة الصنع - الماركة - الطراز - الشكل - اللون - رقما الشاسيه والموتور) ، والبيانات الأخرى المتعلقة بلوحاتها وهى (الرقم - نوع الترخيص - الوحدة الترخيضية) ، والبيانات الخاصة بمالكها وهى (الاسم والعنوان والرقم القومى ، رقم تليفون ، البريد الإلكتروني الشخصى "إن وجد") ، وذلك مقابل تكاليف إصدار الملصق الواحد بما لا يجاوز خمسون جنيهاً .

### ( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويُلغى ما يخالفه وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

تحريراً فى ١٦/١٢/٢٠١٨

وزير الداخلية

**محمود توفيق**